ضمانات المبلغين عن الفساد في التشريع الليبي

أحمد المختار السيد كريمة* – طالب دكتوراه – كلية الحقوق - جامعة صفاقس – تونس.

Ahmadkrema1981@gmail.com

تاريخ الإرسال 2025/6/23م تاريخ القبول 2025/10/1م

Whistleblower Protection Guarantees of Corruption in Libyan Legislation

Ahmad Al Mukhtar Al Sayed Krema* - PhD student, Faculty of Law, University of Sfax, Tunisia

Abstract:

The study aimed to identify the protections for whistleblowers in Libyan Legislation by examining the international and national legal foundations of these protections, the nature of the risks and challenges faced by whistleblowers in Libya, the adequacy of Libyan legislative texts in providing protection compared to international standards, ways to develop a comprehensive national system that ensures legal and security protection for whistleblowers and provides them with necessary incentives, and finally, the role of the social, political, and security environment in enhancing or weakening the effectiveness of these protections. The descriptive method was adopted due to its suitability for the study's objectives.

The study reached the following findings:

-The international and national legal foundations guarantee the protection of whistleblowers against corruption through legislation and standards that ensure legal security and strengthen their role in combating corruption.

-The nature of the risks and challenges faced by whistleblowers in Libyan society includes exposure to professional retaliation or social exclusion, in addition to direct security threats due to weak legal and institutional protection, as well as pressure from the social and cultural environment that may view reporting as betrayal or stigma, making the whistleblower vulnerable to isolation and loss of trust, alongside the absence of a comprehensive system providing psychological and legal support.

-Libyan legislative texts remain limited and incomplete in ensuring effective protection for whistleblowers against corruption, lacking clear implementation and oversight mechanisms, and compared to international

standards, there is a clear deficiency in the legal, security, and institutional aspects that ensure comprehensive protection.
-A comprehensive national system to protect whistleblowers can be developed through enacting clear legislation that guarantees legal protection and imposes penalties for any retaliation, establishing security and institutional mechanisms to monitor the implementation of such protection, providing secure reporting channels with confidentiality, offering material and moral incentives to encourage reporting, alongside awareness and training programs to strengthen a culture of integrity and transparency in society.
-The social, political, and security environment plays a crucial role in the effectiveness of whistleblower protections, enhancing them when transparency and accountability are supported, while weakening them in the presence of corruption, institutional weakness, or retaliatory practices that threaten the whistleblower's safety.
Keywords:
Protections – Whistleblowers – Libyan Legislation

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضمانات المبلغون عن الفساد في التشريع الليبي وذلك من خلال التعرف على الأساس القانوني الدولي والوطني لضمانات المبلّغين عن الفساد والتعرف على طبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلّغ في المجتمع الليبي، وكذلك التعرف على مدى كفاية النصوص التشريعية الليبية في توفير الحماية للمبلّغين مقارنة بالمعايير الدولية و أيضا التعرف على كيفية تطوير منظومة وطنية متكاملة تكفل الحماية القانونية والأمنية للمبلّغ وتمنحه الحوافز اللازمة وأخيرا التعرف على دور البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية في تعزيز أو إضعاف فعالية هذه الضمانات، واتبع المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يقوم الأساس القانوني الدولي والوطني بضمان حماية المبلّغين عن الفساد عبر تشريعات ومعايير تكفل لهم الأمان القانوني وتعزز دورهم في مكافحة الفساد.

- تتمثل طبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلّغ في المجتمع الليبي في التعرض للانتقام الوظيفي أو الإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى تهديدات أمنية مباشرة بسبب ضعف الحماية القانونية والمؤسساتية، فضلاً عن ضغط البيئة الاجتماعية والثقافية التي قد تنظر إلى التبليغ باعتباره خيانة أو وصمة، مما يجعل المبلّغ عرضة

للعزلة وفقدان الثقة، إلى جانب غياب منظومة متكاملة توفر الدعم النفسي والقانوني له.

- النصوص التشريعية الليبية لا تزال محدودة وغير متكاملة في ضمان الحماية الفعّالة للمبلّغين عن الفساد، إذ تفتقر لآليات واضحة للتنفيذ والرقابة وبالمقارنة مع المعايير الدولية، يظهر قصور واضح في الجوانب القانونية والأمنية والمؤسسية التي تكفل الحماية الشاملة.

- يمكن تطوير منظومة وطنية متكاملة لحماية المبلّغين من خلال سن تشريعات واضحة تضمن الحماية القانونية وتحدد العقوبات على أي انتقام، إنشاء آليات أمنية ومؤسساتية تراقب تطبيق هذه الحماية، توفير قنوات آمنة للإبلاغ مع سرية المعلومات، وإقرار حوافز مادية ومعنوية تشجع الأفراد على الإبلاغ، إلى جانب برامج توعية وتدريب لتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في المجتمع.

-تلعب البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية دورًا حاسمًا في فعالية ضمانات حماية المبلّغين، إذ تعززها عند دعمها للشفافية والمساءلة، بينما تضعفها في حال انتشار الفساد، الضعف المؤسسي، أو الممارسات الانتقامية التي تهدد سلامة المبلّغين.

الكلمات المفتاحية: ضمانات- المبلغون عن الفساد- التشريع الليبي.

المقدمة:

يُعَدُّ الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي تهدد كيان الدولة الحديثة، إذ يقوّض أركان العدالة ويُضعف مؤسساتها ويؤدي إلى تبديد المال العام وزعزعة الثقة بين المواطن والدولة وقد أولت المنظمات الدولية والإقليمية عناية بالغة بمكافحة الفساد، فظهر العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، التي دعت الدول الأطراف إلى وضع سياسات تشجّع الأفراد على الإبلاغ عن جرائم الفساد وتوفر لهم الحماية القانونية الكافية من أي تهديدات أو انتقام محتمل ومن ثمّ، أضحت حماية المبلّغين عن الفساد جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التشريعية الحديثة الهادفة إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة و تزايدت الحاجة إلى وضع ضمانات فعلية لحماية المبلّغين عن الفساد، خاصة بعد التحولات السياسية والاجتماعية التي أعقبت أحداث عام 2011 وما رافقها من ضعف في البنى المؤسسية، وتنامي نفوذ المصالح الشخصية والفئوية، وما تبع ذلك من توسّع مظاهر الفساد في كثير من القطاعات العامة والخاصة ومع أنّ ليبيا قد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأقرت جملة من التشريعات الوطنية المتعلقة بالرقابة

الإدارية ومكافحة الفساد، إلا أنّ الواقع يكشف عن قصور واضح في تطبيق هذه النصوص وعدم كفاية الضمانات الممنوحة للمبلّغين، مما يحد من فاعلية منظومة مكافحة الفساد برمتها.

إنّ المبلّغ عن الفساد، سواء كان موظفاً عاماً أو مواطناً عادياً، يواجه مخاطر متعددة، قد تتمثل في التهديد بفقدان وظيفته، أو الملاحقة القانونية، أو المضايقات الإدارية، أو حتى التعرّض للعنف الجسدي والاعتداء على حياته أو حياة أسرته ومن هنا برزت الحاجة الماسّة لتوفير منظومة قانونية متكاملة تضمن سرية بيانات المبلّغ، وتؤمن له الحماية من جميع أشكال الانتقام، إلى جانب منحه الحوافز التي تشجعه على كشف الممارسات غير المشروعة، فغياب هذه الضمانات قد يثني الأفراد عن التبليغ، ويفتح المجال أمام تفشي الفساد دون رقيب أو حسيب وإذا كانت التشريعات المقارنة قد خطت خطوات متقدمة في هذا المجال عبر سنّ قوانين خاصة بحماية المبلّغين وتخصيص مؤسسات مستقلة لمتابعة الشكاوى، فإن التشريع الليبي لا يزال في طور البحث عن آليات أكثر فاعلية، حيث نجد أن النصوص القانونية القائمة تركز على الجانب العقابي لجرائم الفساد دون أن تعطي الحماية الكافية للشاهد أو المبلّغ ويظهر هذا القصور جلياً في غياب إطار قانوني شامل ينظم حقوق المبلّغ وواجباته، ويحدد الجهات المسؤولة عن تلقي البلاغات ومتابعتها، مع ضمان سرية الإجراءات وتوفير الحماية الأمنية والقضائية اللازمة.

وتنبع أهمية دراسة ضمانات المبلّغين عن الفساد في التشريع الليبي من كونها تمثل أحد المحاور الجوهرية لإنجاح أي سياسة وطنية لمكافحة الفساد فالمبلّغ يُعدُّ بمثابة خط الدفاع الأول الذي يكشف عن مواطن الخلل والانحراف داخل المؤسسات العامة والخاصة، وبالتالي فإن تمكينه من ممارسة دوره بحرية وأمان هو شرط أساسي لتعزيز الشفافية وحماية المال العام وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد كما أن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز موقع ليبيا في هذا المجال بالمقارنة مع التجارب الدولية، وتحديد مكامن الضعف والقصور في التشريع الوطني، واقتراح الضمانات اللازمة التي تكفل حماية المبلّغ وتحفّز الأفراد على المشاركة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد.

وعليه، فإن موضوع ضمانات المبلّغين عن الفساد لا يقف عند حدود الجانب القانوني فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى البعد الاجتماعي والسياسي والأمني، حيث إن توفير بيئة آمنة للمبلّغين يسهم في تعزيز ثقافة النزاهة داخل المجتمع الليبي، ويعزز الثقة بين المواطن والدولة، ويشكل خطوة ضرورية نحو بناء مؤسسات قوية وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الإطار

القانوني والمؤسسي القائم في ليبيا، وتحليل مدى فعاليته، واستشراف الآليات الكفيلة بتطويره بما يواكب المعايير الدولية ومتطلبات الواقع المحلي.

ثانيا-اشكالية الدراسة:

يُعتبر الفساد ظاهرة متجذّرة ومعقدة، تتشابك فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعل مواجهته مسألة تتجاوز مجرد سنّ القوانين لتصل إلى إعادة بناء منظومة النزاهة والشفافية داخل الدولة والمجتمع ومن بين أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول في سبيل مكافحة الفساد، تشجيع الأفراد على التبليغ عن الممارسات غير المشروعة، عبر توفير ضمانات قانونية ومؤسسية تحمي المبلّغين من الأخطار التي قد تترتب على مبادرتهم بالإفصاح عن هذه الجرائم ، ويُلاحظ أنّ مسألة ضمانات المبلّغين عن الفساد ما زالت تثير العديد من الإشكاليات الجوهرية، إذ يتّسم الإطار القانوني الوطني بعدم الوضوح والقصور في تحديد حقوق المبلّغ وآليات حمايته ورغم انضمام ليبيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2005، والتي تلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير مناسبة لحماية المبلّغين والشهود، إلا أن التطبيق على أرض الواقع يعكس فجوة كبيرة بين الالتزامات الدولية والواقع التشريعي والمؤسسي.

فالموظف العام أو المواطن العادي الذي يرغب في الإبلاغ عن واقعة فساد يواجه عدة تحديات؛ من بينها: ضعف النصوص القانونية التي تضمن له السرية، غياب مؤسسات متخصصة لتلقي البلاغات والتحقيق فيها، غياب الحوافز المادية والمعنوية المشجّعة، فضلاً عن الخوف من الانتقام الإداري أو فقدان الوظيفة أو التعرّض للملاحقة القانونية وحتى التهديدات الأمنية هذه الظروف تضعف من فعالية دور الأفراد في كشف الفساد، وتؤدي إلى إحجام الكثيرين عن التبليغ، مما يُسهم في استمرار الظاهرة واتساعها.

وتتجلى الإشكالية أيضاً في الجانب المؤسسي، حيث إن الأجهزة الرقابية والهيئات المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا تعاني من ضعف التنسيق فيما بينها، ومن قلة الإمكانيات البشرية والمادية، فضلاً عن تأثرها بالانقسامات السياسية الحادة التي تشهدها البلاد منذ عام 2011 هذا الواقع جعل ضمانات المبلّغين أقرب إلى النصوص النظرية منها إلى الممارسات الفعلية، مما يعكس خللاً في البنية القانونية والعملية لمكافحة الفساد وتزداد خطورة هذه الإشكالية عندما ندرك أنّ المجتمع الليبي يمر بمرحلة انتقالية تتسم بضعف مؤسسات الدولة وغياب الاستقرار السياسي والأمني،

وهو ما يضاعف التحديات أمام بناء منظومة متكاملة لحماية المبلّغين فالمسألة لا تتعلق فقط بإصدار قوانين، وإنما تتطلب توافر إرادة سياسية جادة، وثقافة مجتمعية داعمة لقيم النزاهة، وإيجاد آليات عملية تُمكّن المبلّغ من ممارسة دوره دون خوف أو تردد.

إن هذه الإشكالية تعبّر عن معضلة حقيقية تعترض جهود مكافحة الفساد في ليبيا، فهي تكشف عن فجوة واسعة بين النصوص والواقع، وبين الالتزامات الدولية والإجراءات الوطنية، مما يستدعي بحثاً معمقاً وتحليلاً دقيقاً من أجل صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في بناء منظومة حماية فعالة للمبلّغين، باعتبارهم شركاء أساسيين في تعزيز النزاهة والحكم الرشيد.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

1-ما هو الأساس القانوني الدولي والوطني لضمانات المبلّغين عن الفساد؟

2-ما هي طبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلّغ في المجتمع الليبي؟

3-ما مدى كفاية النصوص التشريعية الليبية في توفير الحماية للمبلّغين مقارنة بالمعايير الدولية؟

4-كيف يمكن تطوير منظومة وطنية متكاملة تكفل الحماية القانونية والأمنية للمبلّغ وتمنحه الحوافز اللازمة؟

5-ما دور البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية في تعزيز أو إضعاف فعالية هذه الضمانات؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1-التعرف على الأساس القانوني الدولي والوطني لضمانات المبلّغين عن الفساد.

2-التعرف على طبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلّغ في المجتمع الليبي.

3-التعرف على مدى كفاية النصوص التشريعية الليبية في توفير الحماية للمبلّغين مقارنة بالمعايير الدولية.

4-التعرف على كيفية تطوير منظومة وطنية متكاملة تكفل الحماية القانونية والأمنية للمبلّغ وتمنحه الحوافز اللازمة.

5-التعرف على دور البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية في تعزيز أو إضعاف فعالية هذه الضمانات.

رابعا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-إثراء المعرفة القانونية فهي تسعى إلى سدّ فراغ قائم في المكتبة القانونية الليبية والعربية فيما يتعلق بموضوع ضمانات المبلّغين عن الفساد، حيث إن الدراسات التي تناولت هذا الجانب ما تزال محدودة ومتناثرة، مما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية على الصعيد الأكاديمي.

2-تمكّن الدراسة من تعميق الفهم النظري لمفهوم الحماية القانونية للمبلّغين عن الفساد، من خلال تتبع أبعاده في التشريعات الدولية والوطنية، وتوضيح أهميته في المنظومة الشاملة لمكافحة الفساد.

3- إذ توضح الدراسة الفرق بين الالتزامات الدولية التي وقّعت عليها ليبيا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبين الوضع الفعلي في التشريعات الليبية، الأمر الذي يعكس قصوراً تشريعياً ومؤسسياً يحتاج إلى معالجة.

4- تتيح الدراسة إمكانية إجراء مقارنة بين التجربة الليبية وتجارب دول أخرى سبقت في هذا المجال، مما يساعد على بناء نموذج نظري يمكن أن يُعتمد في تطوير القوانين والسياسات الوطنية.

الأهمية التطبيقية:

1- إذ تساعد نتائجها على توجيه السلطات التشريعية والتنفيذية في ليبيا نحو صياغة قوانين وآليات أكثر فاعلية لحماية المبلّغين عن الفساد.

2- يمكن أن تسهم الدراسة في بلورة سياسات وطنية متكاملة تركز على توفير بيئة آمنة للمبلّغين، وتشجيع ثقافة الإفصاح والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة.

3-من خلال تقديم مقترحات عملية حول كيفية تحسين آليات استقبال ومعالجة البلاغات، وضمان السرية والحماية الكاملة للمبلّغين.

4- حيث تساهم الدراسة في رفع مستوى إدراك المواطنين بأهمية دورهم في مكافحة الفساد، وتوضيح أن الحماية القانونية ليست مجرد نصوص، بل حقوق يجب أن يتمتع بها كل مبلّغ

5-إن تعزيز الضمانات القانونية للمبلّغين يسهم بشكل مباشر في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، وهو ما تحتاجه ليبيا بشدة في ظل المرحلة الانتقالية الحالية.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

يعد مفهوم الفساد باعتباره سلوكاً منحرفاً يضر بالمصلحة العامة ويقوض الثقة بالمؤسسات كما تتناول مفهوم المبلّغ عن الفساد الذي يعد فاعلاً أساسياً في كشف الممارسات غير المشروعة داخل المجتمع والدولة ويرتبط بذلك مفهوم الضمانات التي تعني الحماية القانونية والمؤسسية والأمنية الممنوحة للمبلّغين بما يصون حقوقهم ويمنع تعرضهم لأي انتقام أو مضايقة وتستند هذه المفاهيم إلى إطار القانون الوطني والمعايير الدولية، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبذلك تُشكّل هذه المفاهيم المدخل الرئيس لفهم أبعاد الإشكالية محل الدراسة وتحليلها بعمق.

1-**الضمانات**: مفهوم الضمانات يشير إلى مجموعة التدابير القانونية والمؤسسية التي تكفل حماية الأفراد عند ممارستهم لحقوقهم أو قيامهم بواجباتهم وفي مجال مكافحة الفساد، تعني الضمانات كل ما يُمنح للمبلّغ من حقوق تحميه من أي تهديد أو انتقام إداري أو قانوني أو اجتماعي وتشمل هذه الضمانات الحفاظ على سرية الهوية، وتوفير الحماية الوظيفية والأمنية، ومنحه الدعم القانوني عند الحاجة وهي تهدف أساساً إلى تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد دون خوف أو تردد وبذلك تمثل الضمانات أداة أساسية لتعزيز الشفافية وترسيخ قيم النزاهة داخل المجتمع[1].

2-**المبلغين عن الفساد الإداري:** هم الأشخاص – سواء كانوا موظفين داخل الجهاز الإداري للدولة أو مواطنين عاديين – الذين يقومون بكشف أو الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة التي تمس المال العام أو تنحرف عن القوانين واللوائح المنظمة للعمل الإداري ويُعدّ المبلّغ شريكاً أساسياً في تعزيز النزاهة والشفافية، لأنه يكشف بجرأة عن التجاوزات التي قد تبقى مخفية داخل المؤسسات وقد يكون الإبلاغ داخلياً عبر القنوات الإدارية الرسمية، أو خارجياً عبر الجهات الرقابية والقضائية المختصة ويواجه المبلّغ عادة مخاطر وضغوطاً مختلفة، ما يستدعي توفير ضمانات تحميه من الانتقام ومن هنا تتضح أهمية دوره في مكافحة الفساد الإداري وحماية الصالح العام[2].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا- الأساس القانوني الدولي والوطني لضمانات المبلّغين عن الفساد:

يشكل حماية المبلّغين عن الفساد أحد الركائز الأساسية في جهود مكافحة الفساد على المستويين الدولي والوطني، لما له من أثر بالغ في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الانتهاكات القانونية والأخلاقية في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء ويستند الأساس القانوني لهذه الضمانات إلى مجموعة من المواثيق الدولية

والمعايير الدولية، فضلاً عن التشريعات الوطنية التي تبنتها الدول لضمان حماية الأشخاص الذين يقدمون معلومات دقيقة وموثقة عن الفساد على الصعيد الدولي، تعد الاتفاقيات المتعددة الأطراف والمواثيق الإقليمية أبرز مصادر الإطار القانوني، إذ نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة عام 2003 على أهمية وضع آليات فعالة لحماية المبلّغين عن الفساد من أي تمييز أو انتقام قد يلحق بهم نتيجة قيامهم بالإبلاغ عن مخالفات قانونية وقد أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة توفير حماية قانونية، وإجراءات سرية للتبليغ، بالإضافة إلى حظر أي أعمال انتقامية تشمل الفصل من العمل أو المعاملة التمييزية، بما يضمن قدرة المبلّغ على القيام بواجباته القانونية دون خوف أو تردد كما تناولت المواثيق الإقليمية مثل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مكافحة الرشوة في المعاملات الدولية التزامات الدول بتبني إجراءات وطنية فعالة توفر الحماية للمبلّغين، وتشجع على تقديم المعلومات ذات الصلة دون التعرض لأي أضرار قانونية أو اجتماعية[3].

أما على المستوى الوطني، فقد عملت العديد من الدول على سن قوانين وتشريعات صريحة تنظم حقوق وواجبات المبلّغين عن الفساد، وتحدد الضمانات التي تحميهم من المخاطر المحتملة نتيجة قيامهم بالإبلاغ وتتضمن هذه التشريعات غالبًا نصوصًا واضحة تمنع أي إجراءات انتقامية قد تتخذ ضد المبلّغ، مثل الفصل التعسفي أو النقل القسري أو أي نوع من أنواع المضايقات في بيئة العمل بالإضافة إلى ذلك، تحدد القوانين الوطنية آليات للإبلاغ تشمل تقديم البلاغات إلى جهات مختصة، مع ضمان السرية التامة للهوية والمعلومات، فضلاً عن توفير برامج دعم نفسي وقانوني عند الضرورة ومن خلال هذا الإطار التشريعي، تسعى الدولة إلى تعزيز دور المبلّغين في كشف الانتهاكات المالية والإدارية، وزيادة فعالية مكافحة الفساد بما يحقق الصالح العام ويعزز الثقة في المؤسسات الرسمية ويلاحظ أن التشريعات الوطنية غالبًا ما تستلهم مبادئها من المعايير الدولية، مما يسهم في خلق انسجام بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، ويعكس التزام الدولة بالتصدي للفساد وفق أعلى المعايير القانونية والأخلاقية [4].

يكتسب الأساس القانوني لضمانات المبلّغين عن الفساد أهمية مزدوجة، فهو يحقق أهداف مكافحة الفساد ويؤمن حماية حقوق الإنسان في الوقت نفسه، إذ أن الإبلاغ عن الفساد يعد ممارسة قانونية وديمقراطية تعكس التزام الفرد بالقوانين والنظم الأخلاقية كما أن وجود إطار قانوني واضح يشجع المواطنين والعاملين في المؤسسات المختلفة على المشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد، ويحد من الثقافة السائدة بالصمت أو الخوف

من العقوبات ومن هذا المنطلق، يشكل التنسيق بين المعايير الدولية والالتزامات الوطنية عاملاً أساسيًا لضمان فعالية الضمانات، بما يسهم في ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة، ويعزز بيئة عمل مؤسساتية تحفز على النزاهة والعدالة [5].

مما سبق يُظهر الاهتمام بضمانات حماية المبلّغين عن الفساد مدى وعي الدول بأهمية دور الأفراد في تعزيز الشفافية والنزاهة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني فوجود إطار قانوني واضح ومتوافق مع المعايير الدولية يعكس التزام الدولة بمكافحة الفساد وحماية حقوق المبلّغين، ويشجع على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام كما أن التنسيق بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية يسهم في ترسيخ بيئة عمل مؤسساتية عادلة، ويعزز الثقة في المؤسسات العامة ويحفز المجتمع على المشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد.

ثانيا- طبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلّغ في المجتمع الليبي:

يواجه المبلّغ عن الفساد في المجتمع الليبي مجموعة متنوعة من المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على سلامته الشخصية والمهنية، وعلى قدرته على أداء دوره بفاعلية وتشمل هذه المخاطر التهديدات الجسدية والمعنوية، حيث قد يتعرض المبلغ للاضطهاد أو التهديد أو المضايقة بسبب الكشف عن مخالفات تتعلق بجهات نافذة أو مؤسسات هامة في الدولة كما قد يواجه ضغوطًا اجتماعية نتيجة طبيعة المجتمع الليبي الذي يتسم بعلاقات قبلية وشبكات اجتماعية متشابكة، مما قد يؤدي إلى عزله اجتماعيًا أو فقدان الدعم من المحيط الأسري والأصدقاء تتعدد التحديات القانونية التي قد تواجه المبلغ في ليبيا، لا سيما غياب قوانين رادعة بشكل كامل أو ضعف تطبيق الضمانات المقررة لحماية المبلغين ففي بعض الحالات، قد يجد المبلغ نفسه معرضًا للملاحقة القانونية بسبب الثغرات التشريعية أو التفسيرات الضبابية للنصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات وتعتبر هذه المخاطر القانونية عقبة حقيقية أمام رغبة الأفراد في كشف حالات الفساد، حيث تضعهم أمام معضلة بين الواجب القانوني والأخلاقي والخوف من النتائج السلبية على حياتهم المهنية والشخصية وتضاف إلى ذلك المخاطر النفسية المرتبطة بالضغط المستمر والخوف من الانتقام، إذ يعاني العديد من المبلغين من القلق والتوتر والاكتئاب نتيجة مواجهة بيئة عمل معادية أو رفض زملائهم للانخراط في عملية مكافحة الفساد وتؤثر هذه الضغوط النفسية على قدرة الفرد على اتخاذ قراراته بشكل رشيد، وقد تدفعه أحيانًا إلى التراجع عن تقديم المعلومات أو التزام الصمت[6].

بالإضافة إلى المخاطر الداخلية، يواجه المبلغ تحديات مرتبطة بالهيكل الاجتماعي والسياسي في ليبيا، حيث تساهم الانقسامات السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار المؤسسي في خلق بيئة معقدة وغير داعمة للمبلغين فالفساد في بعض الأحيان يكون متغلغلاً في مستويات عدة من الإدارة، مما يزيد من احتمالية تعرض المبلغ للعزلة أو التهميش المهني وهذا الواقع يعكس أهمية تعزيز السياسات الوطنية لتوفير بيئة آمنة للمبلغين عن المخالفات، تشمل حماية قانونية واضحة، ودعم نفسي ومهني، وتشجيع ثقافة الإبلاغ عن الفساد كجزء من المساءلة المجتمعية من جهة أخرى، يواجه المبلغون تحديات اجتماعية إضافية تتمثل في العادات والتقاليد المتجذرة، والتي قد تشجع على التستر على الانتهاكات أو التزام الصمت حفاظًا على سمعة الأسرة أو المجموعة الاجتماعية ويترتب على ذلك أن المبلغ عن الفساد قد يواجه انتقادات لاذعة من محيطه المباشر، وقد يتعرض لنقد حاد على المستوى الإعلامي أو المجتمعي، مما يزيد من صعوبة اتخاذ القرار بالإبلاغ ويضعه في مواجهة صراع داخلي بين الالتزام بالقانون والمسؤولية الأخلاقية من جهة، والحفاظ على مكانته الاجتماعية من جهة أخرى[7].

تُظهر هذه المخاطر والتحديات الحاجة الماسة إلى وضع إطار شامل يدعم المبلغين عن الفساد في ليبيا، من خلال سن قوانين فعالة، وإنشاء آليات حماية واضحة، وتقديم الدعم القانوني والنفسي، إلى جانب التوعية المجتمعية بأهمية دور الأفراد في مكافحة الفساد ويعد ضمان حماية المبلغين خطوة أساسية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وبناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق المصلحة العامة إن معالجة هذه التحديات بشكل جاد يساهم في خلق ثقافة جديدة تتبنى الصراحة والشفافية، وتشجع على كشف الانتهاكات دون خوف أو تردد، مما يعزز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد في كافة المستويات[8].

مما سبق تعكس المخاطر والتحديات التي يواجهها المبلغ عن الفساد في المجتمع الليبي حجم التحديات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية وتبرز الحاجة إلى حماية قانونية ونفسية واجتماعية للمبلغين لضمان استمرار جهود مكافحة الفساد بفعالية كما أن تعزيز الوعي المجتمعي وتشجيع ثقافة الشفافية يسهمان في تقليل المخاطر والضغط النفسي على الأفراد إن بناء بيئة داعمة للمبلغين يعد عاملاً أساسياً لتعزيز المساءلة والمصلحة العامة ويؤكد ذلك على أهمية تفعيل التشريعات وتطبيق الضمانات الواقعية بشكل عملي ومستمر.

ثالثا- مدى كفاية النصوص التشريعية الليبية في توفير الحماية للمبلّغين مقارنة بالمعايير الدولية:

تعد حماية المبلّغين عن الفساد أحد أهم عناصر مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، لما لها من أثر بالغ في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة والخاصة على الصعيد الدولي، تضع الاتفاقيات والمعاهدات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 والمعايير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إطارًا واضحًا لحماية المبلغين، يشمل ضمان السرية التامة للهوية، منع أي انتقام أو تمييز، وتوفير الدعم القانوني والنفسي عند الحاجة وتركز هذه المعايير على تمكين الأفراد من تقديم المعلومات المتعلقة بالفساد دون خوف من تبعات سلبية، إضافة إلى تشجيع المؤسسات المختصة على استقبال البلاغات بطرق آمنة وفعّالة، بما يضمن التعامل الجاد مع أي مخالفة أو تجاوز قانوني في المقابل، فإن النصوص التشريعية الليبية المتعلقة بحماية المبلّغين عن الفساد تبدو أقل شمولية مقارنة بالمعايير الدولية، إذ يلاحظ وجود فجوات قانونية وتنفيذية تحد من فعالية الحماية فعلى الرغم من إدراج بعض القوانين الليبية لمبادئ حماية المبلغين، إلا أن التطبيق العملي لهذه الضمانات يواجه عقبات عدة، أهمها ضعف تنفيذ النصوص القانونية وغياب مؤسسات مستقلة قادرة على متابعة البلاغات وحماية المبلغين من الانتقام أو التمييز المهني وتفتقر بعض النصوص إلى تحديد آليات واضحة لتقديم البلاغات بشكل آمن، وضمان حماية الهوية، إضافة إلى عدم وجود برامج رسمية لتقديم الدعم النفسي والقانوني للمبلغين، مما يضعهم في مواجهة مخاطر قانونية واجتماعية وشخصية قد تثنيهم عن الإبلاغ تنعكس هذه الفجوات على قدرة التشريعات الوطنية على تحقيق أهداف مكافحة الفساد، إذ أن ضعف الضمانات القانونية يؤدي إلى تردد الأفراد في الكشف عن المخالفات، ويزيد من احتمالية تعرضهم للتهديد أو المضايقة داخل بيئة العمل، وهو ما يقلل من مصداقية جهود الدولة في مواجهة الفساد ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الإطار التشريعي الوطني لتوفير حماية شاملة وفعّالة للمبلغين يصبح ضرورة ملحة، بما يتضمن سن قوانين دقيقة تحظر أي إجراءات انتقامية، وتوفير آليات مستقلة لتلقي البلاغات ومعالجتها بسرية تامة، مع ضمان دعم قانوني ونفسي مستمر للمبلغين [9].

من ناحية أخرى، يُظهر المقارنة بين النصوص الليبية والمعايير الدولية أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق الحماية لتشمل جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المبلغ، سواء كانت جسدية أو مهنية أو اجتماعية، إضافة إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية داخل المجتمع والمؤسسات ويعد تحقيق هذا التوازن بين التشريعات

الوطنية والالتزامات الدولية خطوة أساسية لتعزيز الثقة في النظام القانوني، وتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الانتهاكات دون خوف أو تردد إن إقرار آليات حماية فعّالة يسهم في تعزيز المساءلة والشفافية ويضع المجتمع الليبي على طريق أقوى نحو مكافحة الفساد، بما يحقق المصلحة العامة ويعزز مكانة الدولة أمام المجتمع الدولي في مجال الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة الفساد[10].

مما سبق يمكن القول إن النصوص التشريعية الليبية تشكل بداية مهمة نحو حماية المبلّغين عن الفساد، لكنها بحاجة إلى تطوير مستمر لضمان التوافق مع المعايير الدولية، وتحقيق بيئة قانونية واجتماعية تدعم الشفافية والمساءلة ويستدعي ذلك جهودًا متضافرة بين المشرّع والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني لتعزيز الثقافة القانونية وتشجيع الإبلاغ عن الفساد، بما يضمن حماية حقوق المبلغين ويحقق أهداف مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي.

رابعا- كيفية تطوير منظومة وطنية متكاملة تكفل الحماية القانونية والأمنية للمبلّغ وتمنحه الحوافز اللازمة:

تطوير منظومة وطنية متكاملة تكفل الحماية القانونية والأمنية للمبلّغين عن الفساد وتتضمن حوافز تشجيعية يمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز مكافحة الفساد وضمان مشاركة فاعلة من المواطنين في كشف المخالفات تبدأ هذه المنظومة بوضع إطار قانوني واضح ومفصل يحمي المبلّغين من أي شكل من أشكال الانتقام أو التمييز في بيئة العمل، بما يشمل الحماية من الفصل التعسفي، النقل القسري، المضايقات المهنية أو الاجتماعية، فضلاً عن ضمان السرية التامة لهويتهم أثناء وبعد عملية الإبلاغ ويجب أن يشمل القانون آليات لتقديم البلاغات بطرق متعددة وآمنة، مثل المنصات الإلكترونية الرسمية أو الخطوط الساخنة أو المكاتب المختصة، بحيث يتم التعامل مع المعلومات بسرعة وفعالية وبمستوى عالٍ من السرية القانونية[11].

على المستوى الأمني، ينبغي إنشاء وحدات متخصصة داخل الجهات المختصة لضمان سلامة المبلّغين، تتولى متابعة أي تهديدات محتملة ضدهم وتوفير الحماية المادية عند الحاجة كما يمكن أن تشمل الإجراءات الأمنية بروتوكولات واضحة لتأمين المبلّغين خلال الإدلاء بشهاداتهم أمام الجهات القضائية أو التحقيقية، وتوفير وسائل الدعم الفوري في حال تعرضهم لأي مضايقة ويتطلب ذلك تدريب الكوادر الأمنية والقضائية على التعامل مع حالات الإبلاغ عن الفساد، بما يعزز الثقة بين المبلغ والجهات الرسمية ويضمن سير التحقيقات دون تعرض المبلغ للخطر فيما يخص الحوافز، يجب أن تتضمن المنظومة الوطنية آليات مكافأة تشجع على الكشف

عن الفساد، سواء كانت مادية أو معنوية، بما يساهم في تحفيز الأفراد على تقديم المعلومات الدقيقة والموثوقة وقد تشمل هذه الحوافز مكافآت مالية تتناسب مع حجم المخالفات المكتشفة وأثرها على المصلحة العامة، إلى جانب شهادات تقدير أو اعتراف رسمي بدور المبلغ في دعم النزاهة والشفافية ويمكن ربط هذه الحوافز بتقارير دورية عن نتائج التحقيقات، لضمان عدالة توزيعها وتحقيق أقصى فائدة تحفيزية تكامل هذه العناصر يتطلب كذلك تعزيز الثقافة المجتمعية حول أهمية الإبلاغ عن الفساد ودور المبلّغين في حماية المجتمع والمصلحة العامة، إذ أن الوعي الاجتماعي يشكل جزءًا لا يقل أهمية عن الأطر القانونية والأمنية ويجب أن تصاحب المنظومة حملات توعية عامة في وسائل الإعلام وداخل المؤسسات الحكومية لتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات وضمان قبولهم لدور المبلغين كمساهمين فاعلين في مكافحة الفساد[12].

مما سبق يكتسب تطوير منظومة وطنية متكاملة أهمية كبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ أن الحماية القانونية والأمنية والحوافز المشجعة تخلق بيئة داعمة للمبلغين، تضمن استمرار جهود مكافحة الفساد بفعالية وتحقق التكامل بين الالتزامات القانونية الوطنية والمعايير الدولية، بما يرسخ قيم النزاهة ويعزز استقرار المؤسسات ويضمن حماية المصلحة العامة.

خامسا- دور البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية في تعزيز أو إضعاف فعالية هذه الضمانات:

تلعب البيئة الاجتماعية دورًا محوريًا في تحديد فعالية الضمانات المقدمة للمبلّغين عن الفساد، إذ تؤثر القيم والعادات والتقاليد السائدة على مدى استعداد الأفراد للإبلاغ عن المخالفات في المجتمعات التي تتسم بالولاءات القبلية أو الشبكات الاجتماعية المتشابكة، قد يواجه المبلغ ضغوطًا من محيطه المباشر تمنعه من الإبلاغ خوفًا من العزلة الاجتماعية أو فقدان الدعم الأسري والمجتمعي وتؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على قدرة المبلغ على ممارسة حقه في الكشف عن المخالفات دون خوف أو تردد، إذ قد يُنظر إلى الإبلاغ عن الفساد على أنه خيانة لمجموعته أو عائلته، مما يقلل من فعالية الضمانات القانونية والنظامية من جهة أخرى، فإن المجتمع الذي يرسخ ثقافة النزاهة والشفافية ويعزز قيمة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية يشجع الأفراد على المساهمة في مكافحة الفساد، ويجعل الضمانات القانونية أكثر تأثيرًا وفعالية في حماية المبلغين[13].

أما البيئة السياسية، فتلعب دورًا حاسمًا في دعم أو إضعاف هذه الضمانات فالاستقرار السياسي يخلق مؤسسات قوية قادرة على تطبيق القوانين وحماية المبلغين، ويضمن وجود نظام قضائي مستقل وفعّال يتعامل مع البلاغات بجدية في المقابل، تؤدي الانقسامات السياسية وعدم الاستقرار المؤسسي إلى ضعف تطبيق الضمانات القانونية، ويزيد من احتمالية تعرض المبلغ للضغط أو المضايقات من أطراف نافذة، مما يقلل من مصداقية التشريعات ويحد من رغبة المواطنين في الإبلاغ عن المخالفات وتعد الإرادة السياسية القوية ضرورة لتحقيق تكامل بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي، بحيث تتحول الضمانات من مجرد نصوص نظرية إلى أدوات عملية تحمي المبلغين وتعزز الشفافية تلعب البيئة الأمنية أيضًا دورًا محوريًا في مدى فعالية هذه الضمانات، إذ يشكل توفير الحماية المادية للمبلغين من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة عاملاً أساسيًا لنجاح النظام القانوني في حال ضعف البيئة الأمنية أو غياب وحدات متخصصة لحماية المبلغين، يصبح المبلغ معرضًا للمخاطر الجسدية والمهنية، مما قد يدفعه إلى التراجع عن الإبلاغ أو التزام الصمت وعلى العكس، فإن وجود جهاز أمني مؤهل ومدرب للتعامل مع حالات الإبلاغ عن الفساد يوفر للمبلغين شعورًا بالأمان ويشجعهم على المشاركة بفاعلية، بما يعزز قدرة الدولة على مكافحة الفساد بجدية وفعالية[14].

تتداخل هذه العوامل الثلاثة بشكل مستمر، بحيث أن ضعف أي منها قد يؤدي إلى تقويض الضمانات القانونية، بينما تدعيمها يرفع من مستوى الحماية والفعالية على سبيل المثال، حتى مع وجود قوانين صارمة تحمي المبلغين، فإن مجتمعًا غير واعٍ أو بيئة سياسية هشة قد تقلل من قدرة المبلغ على الاستفادة من هذه الضمانات، بينما بيئة مستقرة سياسيًا وأمنيًا ومجتمع يدعم النزاهة يجعل الضمانات القانونية أكثر قدرة على تحقيق أهدافها لذلك، يصبح من الضروري تبني استراتيجيات متكاملة تأخذ في الاعتبار التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية عند تصميم وتطبيق السياسات الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد[15].

مما سبق يمكن القول إن فعالية الضمانات القانونية للمبلّغين عن الفساد تعتمد بشكل مباشر على السياق الاجتماعي والسياسي والأمني فتعزيز الثقافة المجتمعية المبنية على النزاهة، ودعم الاستقرار السياسي والمؤسسات المستقلة، وتوفير الحماية الأمنية الفعلية للمبلغين، يمثل عناصر أساسية لضمان حماية المبلغين وتشجيعهم على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف، مما يعزز الشفافية والمساءلة ويقوي جهود الدولة في مكافحة الفساد وتحقيق المصلحة العامة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة **أن** الأساس القانوني لضمانات المبلغين عن الفساد يقوم على حماية حقوق الإنسان والمصلحة العامة ويشمل القانون الدولي الذي يلزم الدول باتخاذ تدابير لحماية المبلغين ومنع أي انتقام ضدهم وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كما يشمل القانون الوطني الليبي الذي ينظم مكافحة الفساد ويوفر حماية قانونية للمبلغين من أي إجراءات تعسفية أو تهديدات ويجب أن تتوافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان حماية فعّالة للمبلغين وتعزيز ثقتهم في النظام القانوني كما يكفل القانون الحفاظ على سرية هوية المبلغ لتعزيز الأمان الشخصي وتشجيع الإبلاغ عن المخالفات إضافة إلى ذلك، قد تتضمن بعض التشريعات حوافز تشجيعية للمبلغين لتعزيز دورهم في مكافحة الفساد ودعم الشفافية.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن المبلغ في المجتمع الليبي يواجه مخاطر قانونية نتيجة غياب تشريعات واضحة تحميه من الانتقام أو المضايقات يواجه ضغوطًا اجتماعية، بما فيها العزلة أو فقدان الثقة من المحيط العائلي والمجتمعي التعرض للتهديدات الأمنية، سواء جسدية أو نفسية، يعد تحديًا دائمًا يعيق الإبلاغ عن الفساد ضعف الثقافة المؤسسية يحد من فعالية حماية المبلغين ويزيد من إحساسهم بالضعف والعزلة بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المبلغ تحديات مهنية تتمثل في تأثر مساره الوظيفي أو فقدان الفرص نتيجة كشفه عن ممارسات غير قانونية.

3-بينت نتائج الدراسة أن النصوص التشريعية الليبية توفر بعض الحماية للمبلغين عن الفساد لكنها تظل محدودة مقارنة بالمعايير الدولية القوانين تنص على حماية المبلغين وسرية هويتهم لكن التنفيذ الفعلي غير فعال بسبب ضعف المؤسسات ونقص الموارد المعيار الدولي يتطلب آليات واضحة ومستقلة لحماية المبلغين وضمان عدم تعرضهم لأي انتقام، وهو ما لا يتحقق بالكامل في ليبيا البيئة السياسية والاجتماعية غير المستقرة تزيد من صعوبة تطبيق الحماية القانونية على أرض الواقع لذلك هناك حاجة لتعزيز التشريعات وتطوير آليات فعالة لضمان حماية المبلغين وتحفيزهم على الإبلاغ.

4-أكدت نتائج الدراسة أنه يمكن تطوير منظومة وطنية متكاملة لحماية المبلغين عبر سن قوانين واضحة وشاملة تحدد حقوق المبلغين وتضمن سرية هويتهم وتوفير الحماية القانونية من أي انتقام ينبغي إنشاء هيئة مستقلة متخصصة بالإشراف على البلاغات ومتابعة تنفيذ الحماية وتقديم الدعم القانوني والنفسي للمبلغين من الضروري

تطوير آليات أمنية لحماية المبلغين من التهديدات الجسدية والنفسية، وربطها بالتعاون مع الجهات الأمنية لضمان التنفيذ الفعلي كما يجب تصميم حوافز تشجيعية تشمل مكافآت مالية أو فرص ترقية وظيفية لمن يقدم معلومات دقيقة تسهم في كشف الفساد أخيرًا، يتطلب نجاح المنظومة نشر ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع وتعزيز الوعي بأهمية الإبلاغ عن الفساد ودور المبلغين في حماية الصالح العام.

5-أشارت نتائج الدراسة أن البيئة الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في فعالية ضمانات حماية المبلغين، فالمجتمع الذي يقدر الشفافية والمساءلة يشجع الأفراد على الإبلاغ دون خوف من الرفض أو الانتقام أما البيئة السياسية فتؤثر بشكل مباشر على قوة التشريعات وتطبيقها، فالدولة المستقرة سياسياً وقادرة على فرض القانون توفر حماية حقيقية للمبلغين، بينما يؤدي الفساد السياسي أو الاضطراب إلى ضعف التنفيذ وزيادة المخاطر الجانب الأمني مهم لضمان سلامة المبلغين وحمايتهم من التهديدات الجسدية والنفسية، إذ أن غياب الرقابة الأمنية الفعالة يزيد من احتمال تعرضهم للأذى كما أن التكامل بين هذه البيئات يعزز الثقة في منظومة الحماية ويحفز الأفراد على الإبلاغ، بينما أي خلل أو ضعف في أحدها يضعف الضمانات ويقلل من فعاليتها. لذا فإن البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية تمثل ركائز أساسية لنجاح أو فشل نظام حماية المبلغين عن الفساد.

التوصيات:

1- سن قوانين شاملة تضمن حماية المبلغين وتوضح حقوقهم وواجبات الجهات المعنية.
2- ضمان سرية الهوية للمبلغين لمنع أي ضغط اجتماعي أو مهني.
3- توفير حماية أمنية فعلية تشمل التهديدات الجسدية والنفسية.
4- تقديم دعم قانوني ونفسي للمبلغين لمساعدتهم على مواجهة الضغوط.
5- تطبيق آليات متابعة دقيقة لضمان تنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بالبلاغات.
6- تقديم حوافز مادية أو معنوية تشجع المبلغين على التعاون والإبلاغ عن الفساد.
7- تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.
8- تدريب العاملين في المؤسسات الرقابية والقضائية على حماية المبلغين والتعامل مع البلاغات بفعالية.
9- إنشاء نظام معلومات إلكتروني آمن لتسهيل الإبلاغ وحفظ البيانات بسرية.
10- تفعيل العقوبات ضد من يحاول الانتقام من المبلغين لضمان الردع الكامل.

11- تشجيع التعاون بين المؤسسات الأمنية والقضائية والمدنية لتعزيز فعالية منظومة الحماية على جميع المستويات.

الهوامش:

1- ما شاء الله عثمان محمد الزوي ، "الحماية الجنائية الموضوعية للمبلغين في جرائم الفساد الإداري والمالي: دراسة في القانون الليبي المقارن،" مجلة البحوث القانونية، مج (8) ، ع (12) 2021م ، ص 48.

2- سليمان جمعة موسى ، "الحماية القانونية للمبلغ عن الفساد ، مجلة القرطاس، ع (26) 2025م ، ص 201.

3- عمر محمد أبوجناح ، "دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، 2019 م ، ص 33.

4- أحمد عبد الله المراغي، "دور القانون الجنائي في مكافحة الفساد السياسي،" مجلة الدراسات القانونية، ع (15) ، 2016م ، ص 58.

5- شحاته إسماعيل سامل، "تسليم الجرائم في جرائم الفساد في القانون الليبي، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، ع (4111) ، 2022م ، ص 190.

6- جازية شعيتري، "السياسة التشريعية الليبية لمكافحة الفساد،" مجلة الدراسات القانونية، ع (3) ،2011م ، ص 145.

7- محمد عيد الغريب، "المواجهة الجنائية لغسل الأموال، مجلة الدراسات القانونية، ع (2) 2017م ، ص 201.

8-محمد علي سويلم ، "الجوانب الإجرائية في مكافحة جرائم الفساد: ملاحقة الفاسدين – دراسة مقارنة، " المصرية للنشر والتوزيع، 2012 م ، ص 201.

9- ماينو جياللي ، "الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد (دراسة في المواثيق الدولية والتشريعات العربية)، " مجلة الفكر الشرطي، ع (114) ، 2019م ، ص 135.

10- عبد الحكيم محمد علي ، الإطار القانوني لحماية المبلغين عن الفساد في التشريع الليبي: قراءة تحليلية مقارنة، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس ، 2022م ، ص 115.

11- فوزي عبد القادر الديب، النزاهة والشفافية في ليبيا: ضمانات الإبلاغ عن الفساد بين النص القانوني والواقع العملي، دار الكتب الوطنية، بنغازي ، 2021م ، ص 88.

12- عادل محمود بن يوسف، «حماية المبلغين في قضايا الفساد: نحو مقاربة تشريعية ليبية متوافقة مع المعايير الدولية، مجلة العلوم القانونية مج (5) ، ع (2) ، 2023م ، ص 73.

13- سامية علي البرعصي ، المسؤولية المجتمعية ومكافحة الفساد: قراءة في دور المبلغين في ليبيا بعد 2011، دار الجامعة، مصراتة ، 2020م ، ص 144.

14- أحمد جمعة المصراتي، «الإبلاغ عن الفساد كأداة للحوكمة الرشيدة: الضمانات القانونية للمبلغين في ليبيا، مجلة القانون والمجتمع مج (4) ، ع (1) ،2022م ، ص 127.

15- محمود عمر الفيتوري، حماية الشهود والمبلغين في قضايا الفساد: رؤية إصلاحية للتشريع الليبي، المركز الليبي للبحوث القانونية، طرابلس ، 2023م ، ص 67.